Journal of Educational and Psychological Sciences
Volume (5), Issue (24): 30 Jun 2021
P: 45 - 70

ISSN: 2522-3399

مجلة العلوم التربوية والنفسية
المجلد (5)، العدد (24): 30 يونيو 2021 م
ص: 45 - 70

Analytical study of the new Saudi universities system issued by Royal Decree No. (M/ 27) dated 3/2/1441 AH ،and the extent of its harmony with the Kingdom's Vision 2030

Adnan Ahmad Al-Warthan

Deanship of Development and Quality || Shaqra University || KSA

Abstract: The study aimed to find out the extent to which the new system of universities was consistent with the vision of the Kingdom 2030 ،and the study used the descriptive ،analytical ،deductive ،and documentary approach. The tool represented in the analysis of documents by studying the document of the book of the new system for universities issued by Royal Decree No. (M/ 27) dated 3/2/ 1441 AH ،and Ministerial Circular No. 83909/ dated 7/8/1441 AH ،regarding measuring the readiness of universities to implement this new system for universities ،as well as the Kingdom Vision 2030 document. The results showed that the general objectives of the Kingdom's 2030 vision that have to do with the new system of universities in accordance with the detailed goals of the vision reached Its rate is 65% compared to the rest of the state's sectors ،and that 70% of the above 65% has achieved consistency and harmony between what was stated in the new university system and the goals of the Kingdom's Vision 2030 ،This confirms that the construction of the new university system took into account the goals of Vision 2030 ،and achieved a true reflection of the contents of the Kingdom's 2030 vision ،and finally the results indicated that 30% of the detailed goals of the Kingdom's 2030 vision were not included in the new university system and did not focus on them in its articles ،and the detailed goals are distributed The new system of universities has been consistent with them according to the main axes of the Kingdom's 2030 vision ،as follows: A/ a vibrant society 47% ،b/ a prosperous economy 13% ،and c/ an ambitious nation 34% Based on the results ،the researcher presented a set of recommendations to complete the mechanism of harmonization and compatibility of the new system for universities with the Kingdom's vision 2030 ،and to activate it in terms of practical reality and some of these recommendations are as follows: 1- Working on completing the remaining percentage of 30% to achieve complete consistency and harmony between the new university system and the Kingdom's 2030 vision.

Among these recommendations: Work to complete the remaining 30% in order to achieve consistency and integrated harmony between the new university system and the Kingdom's 2030 vision ،through the establishment of the University Affairs Council ،a representative of the Ministry of Education ،to focus on the missing percentages in both the axis of "a vibrant society by 47%. An ambitious homeland by 34% ،a thriving economy by 13% ،"while ensuring a balance with regard to the main axes of the Kingdom's 2030 vision.

Keywords: The new system for universities- Vision 2030.

دراسة تحليلية لنظام الجامعات السعودية الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 27) بتاريخ 2/ 3/ 1441هـ، ومدى انسجامه مع رؤية المملكة 2030

عدنان أحمد الورثان

عمادة التطوير والجودة || جامعة شقراء || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى معرفة مدى اتساق وانسجام النظام الجديد للجامعات مع رؤية المملكة 2030، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت الأداة في تحليل الوثائق بدراسة وثيقة كتاب النظام الجديد للجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 27) وتاريخ 2/ 3/ 1441هـ، والتعميم الوزاري رقم 83909/ تاريخ 7/ 8/ 1441هـ، بشأن قياس جاهزية الجامعات لتطبيق هذا النظام الجديد للجامعات، وكذلك وثيقة رؤية المملكة 2030. وأظهرت النتائج أن الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030 التي لها علاقة بالنظام الجديد للجامعات وفق الأهداف التفصيلية للرؤية بلغت نسبتها 65% عن بقية قطاعات الدولة، وأن نسبة 70% من نسبة 65% أعلاه قد حققت اتساقاً وانسجاماً بين ما ورد في النظام الجديد للجامعات، وأهداف رؤية المملكة 2030، مما يؤكد أن بناء النظام الجديد للجامعات جاء مراعياً لأهداف الرؤية 2030، وحقق انعكاساً حقيقياً لمضامين رؤية المملكة 2030، وأخيراً أشارت النتائج إلى أن نسبة 30% من الأهداف التفصيلية برؤية المملكة 2030 لم يشملها النظام الجديد للجامعات ولم يركز عليها في مواده، وتتوزع الأهداف التفصيلية التي اتسق وانسجم معها النظام الجديد للجامعات وفق المحاور الرئيسة لرؤية المملكة 2030 كما يلي: أ/ مجتمع حيوي47%، ب/ اقتصاد مزدهر 13%، ج/ وطن طموح 34%. واستنادا للنتائج قدم الباحث جملة من التوصيات لاستكمال آلية انسجام وتوافق النظام الجديد للجامعات مع رؤية المملكة 2030، وتفعيله على صعيد الواقع العملي ومن هذه التوصيات: **أن يتم** العمل على استكمال النسبة المتبقية وقدرها 30% لتحقيق الاتساق والانسجام المتكامل بين النظام الجديد للجامعات ورؤية المملكة 2030م، من خلال قيام مجلس شؤون الجامعات ممثلاً عن وزارة التعليم التركيز على النسب الناقصة في كلٍ من محور " مجتمع حيوي بنسبة 47%، وطن طموح بنسبة 34%، اقتصاد مزدهر بنسبة 13% "، مع الحرص على تحقيق التوازن فيما يتعلق بالمحاور الرئيسة لرؤية المملكة 2030م.

الكلمات المفتاحية: النظام الجديد للجامعات- رؤية المملكة 2030م

المقدمة.

إن التغير هو أحد الحقائق الكونية على وجه العموم، وهو أحد الحقائق التي تحكم عالم التربية والتعليم على وجه الخصوص، ولعل أحد النتائج التي تترتب على الوعي بهذه الحقيقة أن تتصل الجهود بصفة مستمرة من أجل تطوير التعليم؛ ليواكب الأحوال المتغيرة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً، بل ومن أجل أن يسهم في توجيهها وتشكيلها بما يؤدي في النهاية إلى تقدم الإنسان ورقي المجتمع (علي، 1988). كما أدى التوسع في تقنية المعلومات نتيجة للتطور الكبير في الأطر الاجتماعية والاقتصادية إلى تكوين ما يعرف اليوم بمجتمع " المعرفة والمعلومات " (السلطان، 2005).

وفي ظل سعي وزارة التعليم الحثيث لإعادة تموضعها على طريق الريادة العالمية، لتحقيق أحد الأهداف المنصوص عليها في رؤية المملكة 2030، وهو تصنيف خمس جامعات سعودية على الأقل في مَصافِّ أفضل 200 جامعةٍ دَوْليّة، وهو أحد الأهداف المستقبلية من وراء إقرار النظام الجديد للجامعات من مجلس الوزراء رقم (183) وتاريخ 1/ 3/ 1441هـ والمتضمن الموافقة على نظام الجامعات المتوج بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/ 27) وتاريخ 2/ 3/ 1441هـ، مما يحتم على مؤسسات التعليم الجامعي رفع راية المساهمة الوطنية الفاعلة في التنميةِ المُستدامَةِ عبر إعدادِ المُبتَكِرينَ ورُوادِ الأعمالِ وصُنَّاعِ القرار، وعبر صناعة عالمها المعرفي، وإيجاد قنوات ذاتية جديدة للتمويل، ودفعها على سبيل المثال لا الحصر إلى تنمية البرامج الوقفية أسوة بنظيرتها العالمية، التي استطاعت تطوير مخرجاتها التعليمية والبحثية والابتكارية، وأوقاف الجامعة التي تمثل الأموال أو الأصول المالية الأخرى التي يتم التبرع بها، بهدف استثمارها وتحقيق عوائد مجدية يتم استخدامُها لدعم ميزانيتها التشغيلية، ولمساعدتها على الاستثمار في مستقبلها، بما في ذلك تقديم المنح الدراسية والمساعدات المالية للطلاب ولتمويل البحوث وغيرها من المبادرات (وزارة التعليم العالي"2015/1436"، https://an7a.com).

إن النظام الجديد للجامعات سيطبق بداية على ثلاث جامعات كمرحلة أولية يتم اختيارها وفق معايير ومؤشرات محددة بالتعميم الوزاري رقم 83909 وتاريخ 7/ 8/ 1441هـ، وهذا الاختيار هو لتحقيق الكفاءة والفاعلية في جودة التعليم والحوكمة الرشيدة والاكتفاء الذاتي، حيث تشير رؤية المملكة 2030 إلى الحاجة لجامعات بحثية، ترمي بثقلها في الأبحاث العلمية في كافة التخصصات، وتنافس عالمياً على براءات الاختراع، وبيع منتجاتها البحثية، وأيضاً الحاجة قائمة لجامعات تركز على التدريس وتطوير أساليبه، لتكون مخرجاتها مؤهلة لسوق عمل تبحث عن كفاءات متمكنة علمياً، وأيضاً الحاجة إلى جامعات تطبيقية خصوصاً لدرجتي "الدبلوم" و"البكالوريوس"، وهذه الجامعات تحديداً سيكون لها دوراً كبيراً في عجلة الصناعة والإنتاج والوظائف الفنية الحرة، كما أن النظام الجديد للجامعات فتح الباب أمام الجامعات للاستثمار، وإنشاء الشركات، أو المساهمة فيها، وبناء برنامج وقفية تمنحها الاكتفاء الذاتي والاستقلالية المنضبطة والحرية في وضع لوائحها الإدارية والمالية والأكاديمية؛ مما سيحفزها على التنافس عالميا (الغامدىً، 2019)

مشكلة الدراسة:

رغم أن المملكة العربية السعودية تدعم التعليم بصورة كبيرة لتطويره وتحسين مخرجاته، إلا أنه ظهر عدد من المؤشرات كشفت عنها نتائج العديد من الدراسات والتقارير التي تدل على أوجه القصور التي يعاني منها نظام التعليم في المملكة، وهذا ما أكدته الخطة التنموية العاشرة (1430هـ) بضرورة رفع مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني من خلال تطوير الكفاءة الداخلية والخارجية لمنظومة التعليم والتدريب، وتنمية الموارد البشرية ورفع الإنتاجية والكفاءة التعليمية، كما أكدت أيضاً الخطة على المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل وتعزيز كفاءة التعليم العالي، وهذا ما أشارت إليه وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي الصادرة من وزارة التعليم والتي أكدت على عدد من القضايا الملحة في النظام سواء من ضعف الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام، أو انخفاض نوعية مخرجات النظام التعليمي الذي كشفته التقارير ونتائج الاختبارات، أو عدم رضا المؤسسات الإنتاجية والخدمية عن كفايات الخريجين، أو ارتفاع الهدر التربوي المتمثل في الرسوب والتسرب، وضعف ارتباط التنمية التعليمية بخطط التنمية الشاملة (وزارة التعليم 1420هـ)، كما أكدت عليه أيضا دراسة (صائغ، 2005) من ضرورة تبني مفهوم التطوير المؤسسي للعملية التعليمية والاستناد إلى عملية تقويم شاملة، حيث أن الكثير يشتكي من قلة مواءمة مخرجات الجامعات مع متطلبات الجهات المستفيدة؛ ولهذا برزت بطالة الخريجين. ويكمن ذلك في ضعف تفعيل دور الجامعة في العملية التعليمية وربطها باحتياجات ومتطلبات المجتمع.

وفي ضوء ما سبق برزت لدى الباحث مشكلة الدراسة لمعرفة مدى الاتساق والانسجام بين النظام الجديد للجامعات ورؤية المملكة 2030، حيث إنه مطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في شتى المجالات التنموية بالمملكة، مما تتطلب ضرورة الكشف عن مدى الاتساق والانسجام لنجاح تطبيق هذا النظام الجديد للجامعات، كونه مطلب جوهري وضروري لإبراز دور مؤسسات التعليم العالي في رؤية المملكة 2030، من خلال إسهامات الجامعات في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، والإسهام في بناء اقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي ووطن طموح، والاجابة على السؤال الرئيس لهذه الدراسة:

ما مدى اتساق وانسجام واتفاق النظام الجديد للجامعات مع رؤية المملكة 2030؟

أسئلة البحث:

1- ما المقصود بالنظام الجديد للجامعات؟
2- ما أبرز المضامين التي احتوتها رؤية المملكة 2030؟

3- ما مدى اتساق وانسجام وتوافق النظام الجديد للجامعات مع رؤية المملكة 2030؟

أهداف البحث:

1- التعريف بالنظام الجديد للجامعات.
2- إلقاء الضوء على رؤية المملكة 2030 وأبرز المضامين التي جاءت فيها.
3- معرفة مدى اتساق وانسجام النظام الجديد للجامعات مع رؤية المملكة 2030.

أهمية البحث:

تكتسب الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات يمكن إيجازها على النحو التالي:

1- ندرة الدراسات- حسب اطلاع الباحث- التي ربطت بين النظام الجديد للجامعات ورؤية المملكة 2030.
2- تسهم الدراسة في تحقيق أهداف النظام الجديد للجامعات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية بما ينسجم مع رؤية المملكة 2030.
3- كون هذه الدراسة تتناول موضوع النظام الجديد للجامعات والذي يعول عليه في تحقيق نقلة نوعية في مسيرة الجامعات بالمملكة، على أسس من التمكين والجودة، ورفع كفاءة الانفاق، وتنمية الموارد المالية.
4- يؤمل الباحث أن تقدم مقترحات تسهم في تعزيز اتساق وانسجام النظام الجديد للجامعات مع رؤية المملكة 2030.
5- قد تسهم نتائج الدراسة الحالية وتوصياتها- بمشيئة الله تعالى– في إفادة المسئولين عن التعليم، وخصوصاً القائمين على النظام الجديد للجامعات من حيث تحديد مدى الانسجام والتوافق مع رؤية المملكة 2030.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

- **الحدود الموضوعية:** دراسة وتحليل وثيقة كتاب النظام الجديد للجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 27) وتاريخ 2/ 3/ 1441هـ، والتعميم الوزاري رقم 83909/ تاريخ 7/ 8/ 1441هـ، ومدى انسجامه مع رؤية المملكة 2030.
- **الحدود المنهجية:** استخدام المنهج الوصفي التحليلي.
- **الحدود المكانية:** دراسة النظام الصادر من وزارة التعليم بالمملكة – مجلس شؤون الجامعات.
- **الحدود الزمانية:** الفصل الثاني من العام الجامعي1441هـ، بعد اعتماد نظام الجامعات الجديد 3/2/ 1441هـ

مصطلحات البحث:

- **نظام الجامعات:** نقصد به في هذه الدراسة هو النظام الجديد للجامعات السعودي الذي تم إقراره من مجلس الوزراء برقم (183) وتاريخ 1/ 3/ 1441هـ والمتوج بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/ 27) وتاريخ 2/ 3/ 1441هـ
- **مجلس شؤون الجامعات:** هو السلطة المختصة بتنظيم شؤون الجامعات ورسم سياساتها ووضع اللوائح المنظمة لها، وفق أحكام النظام.
- **مجلس الأمناء:** هو السلطة المختصة بحوكمة الجامعة، والرقابة على أدائها أكاديمياً وإدارياً ومالياً، وفق أحكام النظام.

- **مجلس الجامعة**: هو السلطة المختصة بتصريف الشؤون العلمية والتعليمية والإدارية والمالية في الجامعة، وتنفيذ السياسة العامة لها، وفق أحكام النظام.
- **رؤية المملكة 2030**: هي الوثيقة التي تم إقرارها من مجلس الوزراء في تاريخ 25 إبريل 2016م والتي تعكس التطلعات والتصور لما سيكون عليه مستقبل المملكة العربية السعودية.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً- الإطار النظري:

جاءت موافقة المقام السامي على نظام الجامعات والصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/27) وتاريخ 1441/3/2هـ لتنظيم شؤون الجامعات السعودية وتعريفها كمؤسسات عامة غير ربحية وبشكل يحقق استقلاليتها إدارياً ومالياً وأكاديميا وفق السياسة العامة التي تقرها الدولة وذلك من خلال إنشاء عدة مجالس بالجامعات لتحقيق الحوكمة فيها وإنشاء مجلس لشؤون الجامعات بعضوية عدد من الجهات الحكومية وممثلين من القطاع الخاص للإسهام كذلك في تحقيق الحوكمة للنظام، كما يمتاز نظام الجامعات بإنشاء مجالس استشارية دولية ومجالس طلابية ومجالس أعضاء هيئة التدريس لتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار بشكل يضمن درجة عالية من الجودة والكفاءة والرشد في قراراتها وخلق مؤسسة جامعية أكثر قدرة على مواجهة التحديات قادرة على تلبية كافة المتطلبات المجتمعية وتخليصها من العوائق الإجرائية والإدارية والمالية لرفع كفاءتها وفاعليتها التنظيمية والإدارية والتشريعية.

وسيسهم نظام الجامعات في الاستجابة لمرتكزات رؤية المملكة2030 التي تعنى بتطبيق مبادئ الكفاءة في إدارة وتشغيل الجامعات، كما سيحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والأكاديمية والإدارية فيها وتمكين الجامعات من تحديد اتجاهها الاستراتيجي لتحقيق التميز والمنافسة وأداء دورها المجتمعي المنسجم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة ودورها في صناعة رأس المال البشري كونها تنتج للمجتمع أجيالاً من الشباب المزود بصنوف العلم والمعرفة، وهذه الأجيال تأخذ موقعها في المؤسسات الأخرى للمجتمع لتقوم بدورها في عملية البناء والتنمية.(وزارة التعليم، 1441هـ).

وعند صياغة مواد نظام الجامعات تم الحرص على المحافظة على المكتسبات الإيجابية التي تضمنها نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، كما تم الحرص على أن يحقق النظام الجديد الاستقلالية المنضبطة للجامعات، كما تم التأكيد على أهمية وجود مرجعية عليا للجامعات ذات صلاحيات مناسبة تحل محل (مجلس التعليم العالي) أطلق عليها (مجلس شؤون الجامعات) وقد شارك مع الوزارة والجامعات في إعداد النظام كل من (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وهيئة الخبراء ومجلس الشورى) وعدد من الأجهزة الحكومية الأخرى، وفي تاريخ 1441/3/2هـ توج المرسوم الملكي الكريم (م/27) قرار مجلس الوزراء رقم (183) وتاريخ 1441/3/1هـ بالموافقة على نظام الجامعات، وبصدور هذا النظام، انطلقت مرحلة جديدة لتطوير الجامعات في الوقت الذي تنطلق فيه المملكة إلى المستقبل برؤية طموحة تهدف إلى توفير تعليم جامعي يسهم في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية ويضخ لسوق العمل مخرجات ذات جودة عالية من خلال تعزيز الحوكمة في الجامعات السعودية، حيث يأتي إنشاء مجلس أمناء في كل جامعة كأول إجراءات الحوكمة المستهدفة أسوة بما هو معمول به في الجامعات العالمية الرائدة.

كما يقدم نظام الجامعات العديد من المكتسبات للجامعات أهمها تفعيل استثمار مواردها الذاتية وإيجاد مصادر تمويل جديدة، مما يحد من نسبة اعتمادها على ميزانية الدولة، وذلك من خلال برامج الأوقاف، والسماح

للجامعات بتأسيس الشركات الاستثمارية، كما يمكنها من إقرار تخصصاتها وبرامجها الأكاديمية، واختيار قياداتها على أسس من الكفاءة والجدارة، ويعزز الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من خلال تحويل منسوبيها إلى نظام العمل، إضافة إلى إعادة هيكلة عدد كبير من الأقسام والتخصصات لتصبح متناغمة مع متطلبات التنمية الوطنية الشاملة واحتياجات سوق العمل وربط ذلك بقضايا الجودة والنوعية والمعيارية، من أجل ضبط عمليات التطوير وتجويدها وقياس المستوى المتوقع للأداء الذي يجب أن تلتزم به الجامعات لكي تحقق مستوى عالياً من الجودة والتميز، مما سيترتب عليه خفض التكاليف التشغيلية للجامعات على المدى الطويل (وزارة التعليم، 1441هـ).

رؤية قيادات الوزارة عن هذا النظام الجديد للجامعات:

ذكر معالي وزير التعليم في تصريح لوكالة الأنباء السعودية: أن النظام الجديد يحقق نقلة نوعية في مسيرة الجامعات السعودية على أسس من التمكين والتميّز والجودة، والمساهمة في تطوير العملية التعليمية والبحثية، ورفع كفاءة الإنفاق، وتنمية الموارد المالية للجامعات، والقدرات البشرية، بما ينسجم مع رؤية المملكة 2030، موضحاً أن تطبيق النظام سيبدأ بشكل تدريجي على ثلاث جامعات كمرحلة أولى، ومنحها مدة انتقالية لمدة (سنة) ابتداءً من تاريخ بداية تنفيذ مشروع النظام، وأضاف أن النظام الجديد يمتاز بتحقيق الاستقلالية المنضبطة للجامعات وفق السياسة العامة التي تقرها الدولة، وإنشاء مجلس لشؤون الجامعات بعضوية عدد من الجهات الحكومية وممثلين عن القطاع الخاص، ومجلس للأمناء في كل جامعة بما يسهم في تحقيق الحوكمة، ومجالس استشارية دولية لتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار، مشيراً إلى أن النظام الجديد يتيح للجامعات تفعيل مواردها الذاتية، ويسمح لها بإنشاء الأوقاف وتأسيس الشركات، وتمكينها من إقرار تخصصاتها وبرامجها، واختيار قياداتها على أساس من الكفاءة، وتجويد مخرجاتها بما يستجيب لاحتياجات سوق العمل، مؤكداً عزم وزارة التعليم بدعم القيادة الرشيدة المستمر للتعليم الجامعي في تحقيق مكاسب نوعية غير مسبوقة على عدة مستويات تعليمية وبحثية، وتفعيل دور الجامعات في خدمة المجتمع (وكالة الأنباء السعودية – كلمة د/ عبد الله بن يحيى الحسين – مدير جامعة الباحة) " https://www.spa.gov.sa".

مضامين إيجابية للنظام الجديد للجامعات: فقد أعطى النظام الجديد للجامعات مجموعة من القيم التي تحتاج إليها مؤسسات التعليم العالي، والتي تتمثل في الاستقلالية والشفافية والمحاسبية والتنافسية وتحقيق الحوكمة، وبناء استراتيجيات الجامعات حسب الاحتياج المحلي بما يتوافق مع الطلب العالمي، وإقامة الشراكات مع مؤسسات المجتمع الأخرى، والحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي للجامعات، واتخاذ القرارات من خلال مجالس استشارية دولية.

رؤية المملكة العربية السعودية 2030:

لقد قام مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بإعداد رؤية للملكة العربية السعودية 2030، وذلك بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود.، وقد وضعت الرؤية لتكون بمثابة الأساس المرجعي الموجه لمستقبل التنمية، وبناء عليه فان جميع المشاريع المستقبلية للتنمية سوف تعد لتحقيق أهداف هذه الرؤية، ولقد صيغت أهداف هذه الرؤية على ثلاثة محاور رئيسية: 1) مجتمع حيوي، 0 2) اقتصاد مزدهر 0 3) وطن طموح. ويندرج تحت المحور الأول ثلاثة محاور فرعية، تهدف لتحقيق مجتمع حيوي ذي قيم راسخة، وبيئة عامرة، وبنيان متين. أما المحور الثاني فيهدف لتحقيق اقتصاد مزدهر، فرصه مثمرة، استثماره فاعل، تنافسيته جاذبة،

وموقعه مستغل استغلال أمثل. والمحور الثالث يهدف لتحقيق وطن طموح من خلال: الحكومة الفاعلة والمواطن المسؤول (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، المملكة العربية السعودية، 2016م ص13)

حيث أقرت رؤية المملكة 2030 من مجلس الوزراء في تاريخ 25 إبريل 2016م والتي تعكس التطلعات والتصور لما سيكون عليه مستقبل المملكة العربية السعودية، وقد وضعت الرؤية لتكون بمثابة الأساس المرجعي الموجه لدفع عملية التنمية الشاملة المستقبلية في المملكة؛ وحيث أن الرؤية المستقبلية للمملكة 2030 تعد المستوى الأعلى من مستويات التخطيط، والتي توجه خطط التنمية الشاملة والقطاعية في المملكة العربية السعودية. وتكتسب رؤية السعودية 2030 أهميتها من كونها خارطة طريق واضحة المعالم أعدت لتسير بالمملكة نحو مستقبل مشرق في جميع المجالات التنموية بما يمكن جميع مكونات الدولة البشرية والمادية في الخمس عشرة سنة المقبلة من السير وفق خطط مدروسة بما يمكن من استنهاض همم أفراد المجتمع وتوجه نحو مستقبل واعد.

وتقوم الرؤية على ثلاث مرتكزات هي:

1- العمق العربي والإسلامي.
2- القوة الاستثمارية.
3- أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي.

ولأجل بناء القدرات والإمكانات اللازمة ظهرت الحاجة إلى إطلاق برنامج التحول الوطني على مستوى 22 جهة حكومية لتحقيق الأهداف الطموحة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 قائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في العام الأول للبرنامج، ويحتوي البرنامج على أهداف استراتيجية مرتبطة بمستهدفات مرحليّة التي بدأ إطلاقها ابتداء من عام 2016م لتحقيق تلك الأهداف والمستهدفات على أن يلحقها مراحل تشمل جهات أخرى بشكل سنوي.

حيث تم وضع تصور واضح لرؤية2030، من خلال القيام بتنفيذ عدد من البرامج التي أسهمت ومهدّت الطريق أمام الرؤية مثل (برنامج إعادة هيكلة الحكومة، برنامج الرؤى والتوجهات برنامج تحقيق التوازن المالي، برنامج إدارة المشروعات، برنامج مراجعة الأنظمة، برنامج قياس الأداء) ولضمان تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تم العمل على إطلاق مجموعة من البرامج التنفيذية والتي سيكون لها كبير الأثر في تحققها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية، برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة، برنامج رأس المال البشري برنامج التحول الوطني، برنامج الشراكات الاستراتيجية، برنامج التوسع في التخصيص وبرنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي.

وقد تم إطلاق برنامج التحول الوطني في مرحلته الأولى على مستوى 24 جهة حكومية، تمثّل الوزارات الممثّلة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وعدد من الجهات العامّة الأخرى والمرتبطة بشكل رئيسي بالأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 (هيئة المواصفات والمقاييس والجودة، الاستراتيجية الوطنية للجودة، 2017).

ثانياً- الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية التعليم العالي والجامعي، فإن هناك دعوات عديدة في الأدب التربوي والاقتصادي والاجتماعي العالمي والعربي والمحلى تنادى بضرورة القيام بدراسات لتطوير هذا التعليم، كما تؤكد التقارير على أهمية تطوير التعليم العالي كقضية محورية لتحقيق التنمية في جوانب الحياة المختلفة، وتحقيق مجتمع عصري قادر على مواجهة مشكلات المجتمع الحالية والمستقبلية، وسوف نتناول هذه الدراسات فيما يلي:

- **دراسة العنقري (2008)** استهدفت هذه الدراسة تحديد المستحدثات التكنولوجية التي يمكن الاستعانة بها في تطوير منظومة التعليم العالي السعودي لمواجهة التحديات التي تواجهه، وتحديد متطلبات تطويره. وتوصلت

الدراسة إلى أن التعليم العالي السعودي يواجه العديد من المشكلات والتحديات كزيادة عدد الطلاب، والعولمة، ونقص للموارد، إضافة إلى اتساع مساحة المملكة، والتي يجب البحث عن السبل المختلفة التي يمكن من خلالها مجابهة هذه التحديات، وقد قام الباحث بإلقاء الضوء على تسعة من مستحدثات تكنولوجيا التعليم (التعليم الإلكتروني، التعليم من بعد، التعليم الجوال، الإنترنت، الجامعات الافتراضية، الفصول الإلكترونية، المقررات الإلكترونية، المكتبة الإلكترونية، القنوات الفضائية التعليمية)، بحيث يستطيع كل مستحدث من هذه المستحدثات أن يحقق مزايا إيجابية للواقع السعودي ويقلل كثيرا من التحديات التي تواجه المجتمع السعودي بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة. ويوصي بها الباحث المسئولين عن التعليم العالي السعودي بضرورة أخذها ولتبني المستحدثات التكنولوجية لابد من تزامن تهيئة الجوانب المتعددة للمستحدثات وهى الجوانب التربوية المختلفة مثل البرمجة المنهجية، وإعداد عضو هيئة التدريس والمباني الجامعية وتجهيزاتها المناسبة، إضافة إلى الجوانب التنظيمية والإدارية وإعداد نظام إداري مرن لا مركزي قادر على الاستجابة للمتغيرات السريعة في مجال التقنيات التعليمية ومتطلباته المادية والبشرية، وضرورة تشكيل فريق على مستوي المملكة العربية السعودية لإعداد بيئة توظيف المستحدثات التكنولوجية مع وجود نظام لتدريب العاملين في المؤسسات التعليمية على مهارات توظيف المستحدثات التكنولوجية وربط هذا النظام بالترقيات والحوافر.

- **دراسة ثابت (2008)** استهدفت هذه الدراسة تقديم صورة عن واقع التعليم العالي في فلسطين، وسبل تطويره في ضوء مستجدات العصر، وذلك بالتعرف على تطور التعليم العالي في فلسطين وفلسفته وأهدافه، وأهم التحديات ومشكلات التي تواجهه، بالإضافة إلى محاولة وضع تصور مقترح لتطوير التعليم العالي في فلسطين.
- **دراسة الصاوي (2006)** استهدفت هذه الدراسة التعرف على المفهوم العصري للجامعة وأبعاده وعناصره وتقدم رؤية لتطوير ووضع نظام متكامل لتقوم الأداء الجامعي. وتوصلت الدراسة إلى أهم خطايا التعليم الجامعي والتي تتمثل في نظام القبول، والكتاب الجامعي، وتواضع الإمكانات والأمن الصحي، وأساليب الامتحانات الحالية، ونظام الترقيات، والدروس الخصوصية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير الجامعة من خلال معالجة أهم خطايا التعليم الجامعي والعمل الجاد من أجل تحسين الأداء الجامعي والرقى العلمي والنهوض بالجامعة لكي تصبح مصنعا للعلماء والمبدعين.
- **دراسة مدكور (2007)** هدفت هده الدراسة للتعرف على واقع السياسة التعليمية للتعليم العالي في الوطن العربي، وكذلك التغيرات التكنولوجية والمعرفية وضغوطها وتحدياتها واعتمد الباحث علي المقارنة بين سياسات التعليم المختلفة في مناقشة تطوير التعليم العالي في الوطن العربي من خلال ثلاثة انماط من مؤسسات التعليم العالي وهي المعاهد أو الكليات المتوسطة، الثاني المعاهد العليا والنمط الثالث الجامعات.
- **دراسة أبو عراد (1425هـ)** وهدفت الدراسة إلى الوقوف على الكيفية المقترحة التي يمكن للنظام التعليمي في المملكة العربية السعودية من خلالها تأكيد الهوية الإسلامية في ظل تحديات العولمة المُعاصرة، والتعرُّف على أهم المقترحات التي يُمكن من خلالها تطوير نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية في ظل تحديات العولمة المعاصرة، وطرح بعض التوصيات المقترحة التي يمكن من خلالها للنظام التعليمي في المملكة مواجهة تحديات العولمة المُعاصرة
- **دراسة المصوري (1418هـ)** هدفت إلى تحليل الأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي كما وردت في سياسة التعليم" وطالبت الدراسة بأهمية إعادة صياغة السياسة التعليمية من قبل لجنة من التربويين

والمتخصصين في العلوم الشرعية بحيث يتم تبويب الأهداف بطريقة علمية تتفق مع طبيعة الأهداف التربوية الإسلامية، فالملاحظ أنه تمت إعادة طباعة السياسة التعليمية مرتين، دون أي تعديل في الصياغة.

- **في دراسة اليامي (2018)** قامت بإعداد استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 من أل تطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها، وتمثلت منهجية البحث بالمنهج الوصفي التحليلي الوثائقي المقارن واتخذت أداة المسح والتحليل الشامل للمصادر الأولية والثانوية حول الموضوع، حيث قامت الباحثة بتحديد أوجه القوة والفرص المتاحة وتحديد أوجه الضعف والتحديات الحالية والمستقبلية وتوصلت للعديد من القضايا والاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بمستقبل التعليم بالمملكة بشكل مبسط وواضح وجاهزة للتطبيق العملي.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي باعتباره الأنسب لتحقيق أهداف البحث، حيث يعبر هذا المنهج عن الظاهرة التي خضعت للدراسة تعبيراً كمياً وكيفياً، ولا يقف عند حد وصف الظاهرة، وإنما يعمد إلى كشف العلاقات بين أبعادها (العساف، 1998م) من أجل تفسيرها وتحليلها والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في تحسين الواقع وتطويره (عبيدات وآخرون، 2005) حيث تعرض الدراسة بالتحليل وثيقة كتاب نظام الجامعات ووثيقة رؤية المملكة 2030. واستخدم الباحث في هذه الدراسة المدخل الاستنباطي: وهو استنباط واستقراء المقترحات والآراء حول مواد النظام الجديد للجامعات والمقترحات التطويرية أو ملحوظات من الميدان الجامعي الأكاديمي حول هذا النظام، ليتم توضيحها وتدوينها.

واستخدم أداة تحليل الوثائق: وهو الجمع المتأني والدقيق للسجلات والوثائق المتوافرة ذات العلاقة بموضوع مشكلة الدراسة وهي وثيقة كتاب النظام الجديد للجامعات، ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياته بهدف معرفة مدى اتساقه وانسجامه مع رؤية المملكة 2030، واستنتاج ما يتصل بمشكلة الدراسة من أدلة وبراهين، تبرهن على إجابة أسئلة الدراسة (العساف، 1998م) واستقراء الأدبيات في مجال النظام للجامعات (عطيف، 1998م).

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من الوثائق التالية:

1. نظام الجامعات الذي أقره مجلس الوزراء برقم (183) وتاريخ1/ 3/ 1441هـ، والمتوج بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/ 27) وتاريخ 2/ 3/ 1441هـ.
2. التعميم الوزاري رقم 83909 تاريخ 7/ 8/ 1441هـ، بشأن قياس جاهزية الجامعات لتطبيق هذا النظام الجديد للجامعات.
3. وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030 المقرة من مجلس الوزراء في تاريخ 25 إبريل 2016م

عينة الدراسة: وقد تم تطبيق الدراسة على كامل مجتمع الدراسة أعلاه.

ويمكن إجمال بعض أوجه الشبة والاختلاف، وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يلي:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في عدة نقاط منها:

- الهدف من حيث تطوير النظام التعليمي بشكل عام

- المنهجية من حيث استخدام المنهج الوصفي
- تقديم توصيات ومقترحات لتطوير التعليم.

وتختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الآتي:

- موضوع الدراسة الحالية وهو تحليل النظام الجديد للجامعات ومدى انسجامه مع رؤية المملكة 2030.
- في استخدام أداة تحليل الوثائق في الدراسة الحالي.
- في العينة وثائق النظام الجديد للجامعات ورؤية المملكة 2030

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الجانب النظري عن طريق تكوين خلفية نظرية للدراسة، وكذلك تكوين معلومات ومعارف أتاحت له وضع الخطوط العامة للدراسة الحالية، وبلورة مشكلة الدراسة.

4- نتائج الدراسة ومناقشتها.

- **إجابة السؤال الأول: "ما النظام الجديد للجامعات السعودية الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم)م/ 27 بتاريخ 1441/3/2هـ/ 2020م، ومدى انسجامه مع رؤية المملكة 2030)**

أقر النظام الجديد للجامعات من مجلس الوزراء برقم (183) وتاريخ 1/ 3/ 1441هـ، بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/ 27) وتاريخ 2/ 3/ 1441هـ، وأعلن وزير التعليم السعودي الدكتور حمد آل الشيخ عن اعتماد مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز النظام الجديد للجامعات. والذي يمكن أن نوضح مكونات النظام الجديد للجامعات من خلال الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1) المكونات الرئيسة للنظام الجديد للجامعات.

م	البيان	العدد
1	فصول النظام الجديد للجامعات	14 فصلاً
2	مواد النظام الجديد للجامعات	58 مادة
3	أبرز ملامح النظام الجديد للجامعات	25 ملمحاً
4	أحكام نظامية للنظام الجديد للجامعات	12 حكماً

ومن أبرز ملامح ومكتسبات هذا النظام، تطبيقه لمنطلقات وأهداف رؤية المملكة (2030) بما في ذلك الهياكل التنظيمية والصلاحيات ومؤشرات الأداء في المجالات التعليمية والبحثية والإدارية، كما سيمكن النظام الجديد الجامعات من إقرار برامجها الأكاديمية وفق الاحتياجات التنموية وفرص العمل في المنطقة التي تخدمها، وتفعيل استثمار الموارد الذاتية وإيجاد مصادر تمويل جديدة (https:// www.spa.gov.sa) "الرياض 01 ربيع الأول 1441 هـ الموافق 29 أكتوبر 2019 م واس"

أبرز ملامح النظام الجديد للجامعات: تحقيق الاستقلالية المنضبطة للجامعات، بحيث يمكّنها ذلك من بناء لوائحها الأكاديمية والمالية والإدارية، وفق السياسات العامة التي تقرها الدولة من خلال مجلس شؤون الجامعات المقترح، مع تحقيق انعكاس حقيقي لمضامين رؤية (2030) في التنظيم الإداري للجامعات، بما في ذلك الهياكل التنظيمية والصلاحيات ومؤشرات الأداء في مجالاته التعليمية والبحثية والإدارية.

وبناء على ذلك صدر التعميم الوزاري رقم 83909 وتاريخ 7/ 8/ 1441هـ، بشأن قياس جاهزية الجامعات لتطبيق هذا النظام الجديد وفق معايير ومؤشرات محددة، ليتم من خلالها تحديد الجامعات الثلاث التي سيبدأ

العمل فيها على تطبيق النظام بصورة تدريجية، وهذه المجالات والمعايير والمؤشرات الصادرة من مجلس شؤون الجامعات، نوضح أعدادها في جدول رقم (2)

الجدول رقم (2) المجالات الرئيسة وعدد المعايير والمؤشرات والنسب المئوية لكل منها

المجالات	المعايير	المؤشرات	النسبة
المجال الأكاديمي	6	18	%25
المجال الإداري	10	38	%50
المجال المالي	7	18	%25
المجموع	23	74	%100

- **إجابة السؤال الثاني- "ما رؤية المملكة 2030؟'**

أقرت رؤية المملكة 2030 من مجلس الوزراء في تاريخ 25 إبريل 2016م، والتي تعكس التطلعات والتصور لما سيكون عليه مستقبل المملكة العربية السعودية، وقد وضعت الرؤية لتكون بمثابة الأساس المرجعي الموجه لدفع عملية التنمية الشاملة المستقبلية في المملكة؛ وحيث أن الرؤية المستقبلية للمملكة 2030 تعد المستوى الأعلى من مستويات التخطيط، والتي توجه خطط التنمية الشاملة والقطاعية في المملكة العربية السعودية. وتكتسب رؤية السعودية 2030 أهميتها من كونها خارطة طريق واضحة المعالم أعدت لتسير بالمملكة نحو مستقبل مشرق في جميع المجالات التنموية بما يمكن جميع مكونات الدولة البشرية والمادية من السير وفق خطط مدروسة بما يمكن من استنهاض همم أفراد المجتمع وتوجه نحو مستقبل واعد.

وتقوم الرؤية على ثلاث مرتكزات هي:

1- العمق العربي والإسلامي. 2- القوة الاستثمارية. 3- أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي.

وتعتمد الرؤية على ثلاثة محاور رئيسة هي:

المحور الأول: المجتمع الحيوي، المحور الثاني: الاقتصاد المزدهر، المحور الثالث: الوطن الطموح.

جدول رقم (3) تصنيف مضمون رؤية 2030 بناء على دراسة وتحليل رؤية المملكة 2030

المحاور الرئيسية	المحاور الفرعية	المحاور التفصيلية	الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030		
اقتصاد مزدهر	عددها = 4	عددها = 14	الأهداف العامة عددها = 6أهداف عامة	الأهداف الفرعية عددها =27 هدف فرعي	الأهداف التفصيلية عددها =96 هدف تفصيلي
مجتمع حيوي	عددها=3	عددها = 11	برامج تحقيق الرؤية 2030 عددها = 13	المؤشرات لتحقيق أهداف الرؤية 2030 عددها = 24 مؤشراً	
وطن طموح	عددها=2	عددها = 8			

ويندرج تحت كل محور رئيس محاور فرعية وينبثق منها مؤشرات لتحقيق أهداف الرؤية وفق جدول رقم (4) وقد تم وضع تصور واضح لرؤية 2030، من خلال القيام بتنفيذ عدد من البرامج التي أسهمت ومهدّت الطريق أمام الرؤية مثل (برنامج إعادة هيكلة الحكومة، برنامج الرؤى والتوجهات برنامج تحقيق التوازن المالي، برنامج إدارة المشروعات، برنامج مراجعة الأنظمة، برنامج قياس الأداء) ولضمان تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تم العمل على إطلاق مجموعة من البرامج التنفيذية والتي سيكون لها كبير الأثر في تحققها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية، برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة،

برنامج رأس المال البشري، برنامج التحول الوطني، برنامج الشراكات الاستراتيجية، برنامج التوسع في التخصيص وبرنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي. https:// www.yesser.gov.sa/ ar،

الجدول رقم (4) مؤشرات لتحقيق الأهداف التفصيلية لرؤية المملكة 2030

المحور الرئيس	المحاور الفرعية	مؤشرات لتحقيق الأهداف التفصيلية للرؤية
اقتصاد مزدهر	موقعه مستغل	رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
		تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة 49 إلى 25 عالميا و1 إقليمياً
	تنافسيته جاذبة	الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65%
		رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7%
		الانتقال من المركز 25 في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز الـ 10 الأولى
	استثماره فاعل	رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار إلى ما يزيد على 7 تريليونات ريال سعودي
		رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من 40% إلى 75%
		ارتفاع حجم اقتصادنا وانتقاله من المرتبة 19 إلى المراتب الـ 15 الأولى على مستوى العالم
	فرصه مثمرة	رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%
		ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%
		تخفيض معدل البطالة من 11.6% إلى 7%
مجتمع حيوي	بنيانه متين	زيادة متوسط العمر المتوقع من 74 إلى 80 عاما
		الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة 26 الى المرتبة 10
	بيئته عامرة	تصنيف 3 مدن سعودية بين أفضل 100 مدينة في العالم
		ارتفاع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعياً من 13% إلى 40%
		ارتفاع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من 2.9 إلى 6%
	قيمه راسخة	رفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل
		زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من 8 ملايين إلى 30 مليون معتمر
وطن طموح	مواطنة مسؤولة	الوصول إلى 1 مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً مقابل 11 ألف الآن
		رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1% إلى 5%
		رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من 6% إلى 10%
	حكومة فاعلة	الوصول من المركز 36 إلى المراكز الـ 5 الأولى في مؤشر الحكومات الإلكترونية
		الوصول من المركز 80 إلى المركز 20 في مؤشر فاعلية الحكومة
		زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من 163 ملياراً إلى 1 تريليون ريال سنوياً

وتعد رؤية المملكة 2030، من أعمق وأكبر التحولات الاقتصادية على مستوى العالم، وتكشف عبقرية التخطيط وعمق التوجهات الاستراتيجية، ومن أهم ما تضمنته الرؤية المرتكزات المرتبطة بالتعليم ومن أبرزها ما يلي:

1- تنظر الرؤية إلى العنصر البشري على أنه أهم ثروة يملكها الوطن ومن خلال التعليم والتأهيل سيكون الشعب السعودي في مقدمة دول العالم، بإذن الله تعالى (رؤية المملكة 2030، 2016).

2- تركز الرؤية على ضرورة تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوناتها، وذلك عبر برامج تسهم في تمكين تلك المنظومة لتحقيق ذلك، بروح المبادرة والمثابرة والقيادة، من خلال برامج تحقق ذلك.

3- تعتني الرؤية بضرورة المواءمة بين مخرجات المنظومة التعليمية واحتياجات سوق العمل.

4- تسعى الرؤية إلى تطوير التعليم العالي، وسد الفجوة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل، وتستهدف أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من بين أفضل 200 جامعة عالمية.
5- نشر ثقافة الرؤية في كافة المؤسسات التربوية من مدارس وجامعات والعمل على إيجاد برامج متميزة تسهم في فهم الجميع ما تضمنته من أفكار ومشاريع، وما هي الأدوار المأمولة من كافة الأطراف التعليمية.
6- استكمال بقية البرامج الإلكترونية لتكتمل البنية الرقمية التي تتطلبها برامج الرؤية الطموحة.
7- تشجيع المؤسسات التعليمية على بناء مزيد من الشراكات التعليمية مع مؤسسات المجتمع لما تتطلبه المرحلة المقبلة من خصخصة المشاريعhttp:// 3alyoum.com، http:// sofaraa.net، http:// alsharq.net.sa .

أهداف رؤية المملكة 2030، في جانب تطوير التعليم:

تُولي المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة لتطوير وتعزيز التعليم؛ من أجل بناء جيل واعد يمتلك ثقافات متنوعة ومرتكزة على تعليم راسخ، وقد رسمت المملكة من خلال رؤية 2030، انطلاقة جديدة إلى التميز والرقي في تطوير التعليم عبر شتى مراحله ومختلف مناهجه وطرقه، حيث أولت المملكة اهتمامها بكل مراحل التعليم من تعليم عام، أو تعليم عالٍ، أو تعليم مهني، أو تعليم ذوي الإعاقة، فلم تترك مرحلة تعليمية إلا وقد أعطتها اهتماما يتناسب مع حاجياتها ومتطلباتها.

لذا تضمنت رؤية المملكة 2030 العديد من الأهداف التي تسعى المملكة لتحقيقها خلال هذه الفترة وهي:

1- توفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة.
2- رفع جودة مخرجات التعليم.
3- زيادة فاعلية البحث العلمي.
4- تشجيع الإبداع والابتكار.
5- تنمية الشراكة المجتمعية.
6- الارتقاء بقدرات ومهارات منسوبي التعليم.
7- تطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة.
8- إتاحة الفرصة لإعادة تأهيل الطلبة والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية

سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل https:// www.almrsal.com. "المرسال / 22 جمادى الأولى 1440 هـ"

- **إجابة السؤال الثالث: "ما مدى اتساق وانسجام النظام الجديد للجامعات مع رؤية المملكة 2030 ؟**

تحظى مؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية بدعم واهتمام الدولة، فجاءت الموافقة على نظام الجامعات الذي سينقل الجامعات إلى فكر جديد يساهم في تحقيق الطموحات والتطلعات التي تتواكب مع رؤية المملكة 2030، لذا فإن الجامعات هي محط الأنظار لتنفيذ هذه الرؤية 2030، فكل الخطط التنموية تؤكد على أن التعليم العالي هو أساس تحقيق التنمية الشاملة وبناء الإنسان السعودي المتمكن لتنفيذ برامج التنمية الواردة في الخطط التنموية، فنجد التعليم العالي تضمن طوال الخطط التنموية العشر مشروعات طموحة، ولهذا فليس مستغرباً على التعليم العالي في مراحله الأولى كونه استوعب الأعداد المتزايدة من خريجي الثانوية العامة، وعمل على تجويد كفاءته، وربط تخصصاته مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وركزت خطط التنمية في برامجها وخططها الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم العالي على ضرورة ترشيد التخصصات الجامعية، وتأهيل عضو هيئة التدريس وتطوير مهاراته، وزيادة مخصصات البحث العلمي الذي تضطلع به الجامعة كأحد مسؤولياتها الثلاث الرئيسة (جامعة

القصيم، 1438هـ). وقبل أن نتناول مدى الاتساق والانسجام بين النظام الجديد للجامعات ورؤية 2030، يمكننا وضع تحليل عام للجوانب الأساسية لرؤية المملكة 2030 على النحو التالي:

1. ضرورة فهم العمق الحقيقي للتوجه الطموح. لرؤية المملكة 2030، وهذا يعني محاولة الإجابة على أسئلة مهمة بعينها مثل:
   - أ- ما الذي يراد تحقيقه على المدى القصير والمتوسط والطويل؟
   - ب- ما المعالم التي تم تحديدها، والتي يمكنها قياس حجم الزخم الذي يتم توليده، وتحقيق النتائج المؤقتة والنهائية؟
   - ج- هل من الممكن خلال الفترة الزمنية المحددة الوصول إلى المستوى الأمثل وتحقيق الهدف النهائي؟
   - د- هل الأهداف والغايات التي تم تحديدها قابلة للتحقيق؟
   - هـ- وهل يمكن قياسها من خلال نتائج محددة وملموسة؟
2. يجب أن يتم تحليل رؤية المملكة 2030 من خلال فهم أهمية الرؤية، وهيكل تنفيذها، ونطاق تغطيتها، وحجم وعمق تطبيقها وأهميتها، واستراتيجياتها المحددة بوضوح والتي تجعل منها قابلة للتحقيق، ومن ثم تنفيذ جوانب رؤية المملكة 2030 من حيث التوقعات والمخرجات، والنتائج المؤقتة والأهداف المحددة، وكذلك أهميتها بوجه عام بالنسبة للبيئات الثقافية وثوابت الهوية الوطنية للرؤية.
3. إن الرؤية المستقبلية للمملكة 2030 تعد المستوى الأعلى من مستويات التخطيط، والتي توجه خطط التنمية الشاملة والقطاعية في المملكة العربية السعودية، وتكتسب أهميتها من كونها خارطة طريق واضحة المعالم أعدت لتسير بالمملكة نحو مستقبل مشرق في جميع المجالات التنموية بما يمكن جميع مكونات الدولة البشرية والمادية مع السير وفق خطط مدروسة تستنهض همم أفراد المجتمع وتوجهه نحو مستقبل واعد، ومن خلال الفهم الواسع لما تعنيه رؤية المملكة 2030، والآثار المترتبة على إطلاقها، كذلك من الضروري فهم الكيفية التي يتوقع من خلالها نشر رؤية المملكة 2030 في كل قطاع على حدة، لتسهيل قابليتها للتنفيذ، أما المستوى التالي فهو معرفة ما تم إعداده لتتبع أثر رؤية المملكة 2030 من حيث الإنجازات ورصد الجوانب من خلال لوحات المعلومات ومؤشرات الأداء الوطنية الرئيسية، وهناك جانبان آخران لفهم الكيفية التي يتم من خلالها جعل رؤية المملكة 2030 ذات صلة وملائمة هما درجة الإبداع ومستوى التركيز على الابتكار لتحقيق قفزات كبيرة في الأداء والمساعدة على تسريع وتيرة تحقيق الرؤية، ومن ناحية أخرى، الاستعداد لضمان استدامة التنمية وتحقيق نتائج طموحة (هيئة المواصفات والمقاييس والجودة، 2019م). كما أن الرؤية 2030 وضعت على عاتق الجامعات مسؤولية ضخمة في تأهيل الكوادر البشرية القادرة على مواكبة التحولات التي ستشهدها المملكة في جميع المجالات خلال السنوات المقبلة، وسيتبع ذلك نشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكل سنوي للتأكد من مستوى الجودة التعليمية المقدم للطلاب (رؤية المملكة 2030، 2016).

وفي الواقع فإن جميع ما ورد من طموحات وأهداف استراتيجية تضمنتها رؤية المملكة يتوافق مع ما ورد في النظام الجديد للجامعات، لكونها تضم بين جنباتها صفوة أبناء المجتمع علماً وفكراً ممن يساهمون في تنمية وتطوير المجتمع بمختلف مجالات الحياة المعاصرة (جامعة القصيم، 1438هـ).

والجداول التالية توضح الاتساق والانسجام بين النظام الجديد للجامعات ورؤية المملكة 2030 على مستوى المحاور الرئيسية والأهداف العامة والفرعية والتفصيلية للرؤية 2030

أولا- أعداد ونسب الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030، التي لها علاقة بالنظام الجديد

جدول (5) أعداد ونسب الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030، التي لها علاقة بالنظام الجديد للجامعات، وفق الأهداف التفصيلية للرؤية

المحاور الرئيسية للرؤية2030	الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030	عدد الأهداف الفرعية لرؤية2030	عدد الأهداف التفصيلية لرؤية 2030	عدد الأهداف التفصيلية لرؤية 2030 التي لها علاقة بالنظام الجديد	نسبة الأهداف ذات العلاقة بنظام الجامعات
مجتمع حيوي	1/ تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية	3	10	7	%70
	2/ تمكين حياة عامرة وصحية	6	19	9	%47
	المجموع =	9	29	16	%58
اقتصاد مزدهر	3/ تنمية وتنويع الاقتصاد	7	30	11	%37
	4/ زيادة معدلات التوظيف	4	16	11	%69
	المجموع =	11	46	22	%51
وطن طموح	5/ تعزيز فاعلية الحكومة	4	15	14	%93
	6/ تمكين المسؤولية الاجتماعية	3	6	5	%83
	المجموع =	7	21	19	%88
المجموع الكلي		27	96	57	%65

يلاحظ بالجدول رقم (5)، أن نسبة الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030، التي لها علاقة بالنظام الجديد للجامعات وفق الأهداف التفصيلية للرؤية كبيرة بلغت 65% بالنسبة لبقية قطاعات الدولة، مما يدل على الدور الكبير للجامعات، وما يؤكده النظام الجديد للجامعات ويدعمه، وهذا ما أشار إليه (عيسوي 1984) من أن الجامعات هي حجر الزاوية للعملية التنموية في المجتمع لكونها تحتل مكانة مرموقة ومنزلة الشعوب وازدهارها، وهي تمثل أحد أهم مراكز صناعة القرار الثقافي والحضاري، وموطن رسم التوجهات الاستراتيجية للمجتمعات؛ إضافة إلى دورها في غرس القيم والمبادئ وتنمية الاتجاهات السلوكية الإيجابية في المجتمع، ومن خلال الجامعة يمكن للفرد تحقيق اعتبار الذات فهي تعده ليكون أخصائي المستقبل، وبهذا يرضي عاطفة اعتبار الذات لديه، ومن خلال الحصول على المؤهل الجامعي، يكون الفرد قد بدأ في تحقيق الحراك الاجتماعي الذي يطمح إليه لنفسه وأسرته، فعن طريق الحراك الاجتماعي ينتقل الإنسان من مستوى اجتماعي إلى مستوى اجتماعي آخر أعلى وأرفع (عيسوي، 1984).

ثانياً- جدول رقم (6) أعداد ونسب الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030، التي لها علاقة بالنظام الجديد للجامعات وفق الأهداف التفصيلية للرؤية ومدى اتساقها وانسجامها مع هذا النظام

المحاور الرئيسية للرؤية 2030	الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030	عدد الأهداف التفصيلية لرؤية 2030 التي لها علاقة بالنظام الجديد للجامعات	عدد الأهداف التفصيلية لرؤية 2030 التي اتسق وانسجم معها النظام الجديد للجامعات	نسبة الاتساق والانسجام مع الأهداف التفصيلية للرؤية
مجتمع حيوي	1/ تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية	7	5	%71
	2/ تمكين حياة عامرة وصحية	9	3	%33
	المجموع =	16	8	%52

المحاور الرئيسية للرؤية 2030	الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030	عدد الأهداف التفصيلية لرؤية 2030 التي لها علاقة بالنظام الجديد للجامعات	عدد الأهداف التفصيلية لرؤية 2030 التي اتسق وانسجم معها النظام الجديد للجامعات	نسبة الاتساق والانسجام مع الأهداف التفصيلية للرؤية
اقتصاد مزدهر	3/ تنمية وتنويع الاقتصاد	11	11	%100
	4/ زيادة معدلات التوظيف	11	8	%72
	المجموع =	22	19	%86
وطن طموح	5/ تعزيز فاعلية الحكومة	14	12	%85
	6/ تمكين المسؤولية الاجتماعية	5	3	%60
	المجموع =	19	15	%72
المجموع الكلي=		57	42	%70

كما يلاحظ بالجدول رقم (6)، اتساقاً وانسجاماً كبيراً حيث بلغت نسبة المتوسط قدرها 70% بين ما ورد في النظام الجديد للجامعات وأهداف رؤية المملكة 2030، مما يؤكد أن بناء النظام الجديد للجامعات كان يراعي أهداف الرؤية 2030، فجاء النظام الجديد للجامعات منسجماً ومتسقاً مع أهداف رؤية المملكة 2030، وجاء هذا الاتساق والانسجام للتأكيد على التوجهات المتعلقة بأهمية تطوير التعليم العالي، وقيام الجامعات بمسؤولياتها في جميع المجالات، والحرص على تحسين البيئة التعليمية وتطوير البحث العلمي، وتوافق مخرجات التعليم العالي والجامعات مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

ثالثاً- جدول رقم (7): أعداد ونسب الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030 التي لم يشملها النظام الجديد للجامعات وفق الأهداف التفصيلية للرؤية.

المحاور الرئيسية للرؤية 2030	الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030	عدد الأهداف التفصيلية لرؤية 2030 ذات العلاقة بنظام الجامعات	عدد الأهداف التفصيلية لرؤية 2030 التي لم يشملها النظام الجديد للجامعات	النسبة الأهداف التفصيلية للرؤية التي لم يشملها النظام الجديد للجامعات
مجتمع حيوي	1/ تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية	7	2	%28
	2/ تمكين حياة عامرة وصحية	9	6	%66
	المجموع =	16	8	%47
اقتصاد مزدهر	3/ تنمية وتنويع الاقتصاد	11	0	%0
	4/ زيادة معدلات التوظيف	11	3	%27
	المجموع =	22	3	%13
وطن طموح	5/ تعزيز فاعلية الحكومة	14	2	%14
	6/ تمكين المسؤولية الاجتماعية	5	2	%40
	المجموع =	19	4	%37
المجموع الكلي=		57	15	%30

كما يلاحظ بالجدول رقم (7)، أن نسبة المتوسط بلغت قدرها 30% من الأهداف التفصيلية التي لم يشملها النظام الجديد للجامعات ولم يركز عليها في مواده، كونها تعد من الأهداف المترسخة في المجتمع السعودي منذ آلاف السنين لأن نظام الدولة السعودية قائم اصلاً على الشريعة الإسلامية وتعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية فلا

يتطلب التركيز عليها في هذه المرحلة من التطوير للجامعات، كما أن المسؤولية الاجتماعية أساس في المجتمع السعودي حيث أنه يمتاز بالترابط والتماسك أصلاً، مما لم يكن هناك حاجة ملحة للتركيز عليه في هذه المرحلة من تطوير الجامعات السعودية.

رابعاً- جدول رقم (8): عدد الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030 التي شملها واتسق معها النظام الجديد للجامعات وكذلك التي لم يشملها هذا النظام وفق الأهداف التفصيلية للرؤية.

المحاور الرئيسية للرؤية 2030	الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030	الأهداف التفصيلية لرؤية 2030 ذات العلاقة بالنظام الجديد	الأهداف التفصيلية لرؤية 2030 التي اتسق معها النظام الجديد للجامعات	الأهداف التفصيلية لرؤية 2030 التي لم يشملها النظام الجديد للجامعات
مجتمع حيوي	1/ تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية	7	5	2
	2/ تمكين حياة عامرة وصحية	9	3	6
	المجموع	16	8	8
اقتصاد مزدهر	3/ تنمية وتنويع الاقتصاد	11	11	0
	4/ زيادة معدلات التوظيف	11	8	3
	المجموع =	22	19	3
وطن طموح	5/ تعزيز فاعلية الحكومة	14	12	2
	6/ تمكين المسؤولية الاجتماعية	5	3	2
	المجموع =	19	15	4
	المجموع الكلي=	57	42	15
	النسبة الكلية =	96 /57 %65	57 /42 %70	42 /15 %30

يلاحظ بالجدول رقم (8)، أن العدد الأكبر من الأهداف التفصيلية بالرؤية 2030 تمركزت على محور اقتصاد مزدهر بعدد قدره (22) هدف تفصيلي، مما يؤكد على اهتمام وتوجه الدولة إلى الاستثمار الاقتصادي في رؤية المملكة 2030، وهو ما سعى إليه النظام الجديد للجامعات حيث اتسق وتكامل مع هذه العدد بقدره (19) هدف تفصيلي اتسق وانسجم معه بنسبة بلغت قدرها (86%) فيما بينهما.

كما يأتي بعده محور وطن طموح بعدد قدره (19) هدف تفصيلي، مما يعطي تركيزاً كبيراً أيضاً على هذه الأهداف، وجاء النظام الجديد للجامعات متسقاً ومنسجماً حيث اتسقت مواد النظام مع عدد (15) هدف تفصيلي بنسبة بلغت قدرها (72%) فيما بينهما.

خامساً- جدول رقم (9) الاتساق والانسجام والتكامل على مستوى الأهداف العامة والفرعية والتفصيلية لرؤية المملكة 2030 مع النظام الجديد للجامعات.

م	الأهداف العامة والأهداف الفرعية والتفصيلية لرؤية المملكة 2030	الاتساق والانسجام بين الأهداف العامة والأهداف الفرعية والتفصيلية لرؤية المملكة 2030 مع مواد النظام الجديد للجامعات
1	الهدف العام الأول في المستوى الأول/ تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية الأهداف الفرعية التابعة له في المستوى الثاني/ 1- 1 تعزيز القيم الإسلامية 3- 1 تعزيز الهوية الوطنية	- تتسق وتنسجم مع مواد النظام الجديد للجامعات على النحو التالي: المادة الخامسة: يتولى حوكمة وإدارة وتصريف شؤون الجامعة: مجلس الأمناء- مجلس الجامعة- رئيس الجامعة المادة السابعة: مع مراعاة الاختصاصات الأخرى المسندة إليه بموجب النظام، يتولى مجلس شؤون الجامعات الاختصاصات الآتية: منها

م	الأهداف العامة والأهداف الفرعية والتفصيلية لرؤية المملكة 2030	الاتساق والانسجام بين الأهداف العامة والأهداف الفرعية والتفصيلية لرؤية المملكة 2030 مع مواد النظام الجديد للجامعات
	الأهداف التفصيلية التابعة لها في المستوى الثالث/ 1- 1- 1 تعزيز قيم الوسطية والتسامح 2- 1- 1 تعزيز قيم الاتقان والانضباط 3- 1- 1تعزيز قيم العدالة والشفافية 4- 1- 1تعزيز قيم العزيمة والمثابرة 3- 3- 1 العناية باللغة العربية	حوكمة وتقويم أداء الجامعات أكاديميًّا وإداريًّا وماليًّا. اعتماد التقرير السنوي المتعلق بنشاطات الجامعة وإنجازاتها، ورفعه إلى مجلس الوزراء. الرقابة على أداء مجالس الأمناء والتحقق من سلامة قراراتها. المادة الأربعون: تلتزم الجامعة بالحصول على الاعتماد المؤسسي من هيئة تقويم التعليم والتدريب. المادة الحادية والأربعون: تعمل الجامعة على تحقيق الاعتماد البرامجي من هيئة تقويم التعليم والتدريب، أو من إحدى الهيئات الدولية التي تعتمدها الهيئة. المادة السادسة والأربعون: يتولى الديوان العام للمحاسبة- وفق قواعد مراقبة الشركات والمؤسسات العامة- إجراء المراجعة للحساب الختامي للجامعة. المادة السابعة والأربعون: مع عدم الإخلال بمراقبة الجهة المختصة، يعين مجلس الأمناء- بناءً على ترشيح من رئيس الجامعة- مراجعًا خارجيًا أو أكثر لحسابات الجامعة ممن تتوافر فيهم الشروط النظامية، وتكون لهم حقوق المراجع الخارجي في الشركات المساهمة، وعليهم واجباته.
		المادة الرابعة والخمسون: اللغة التعليم في الجامعة هي اللغة العربية، ويجوز- عند الاقتضاء وبقرار من مجلس الجامعة- التدريس بلغات أخرى.
2	الهدف العام الثاني في المستوى الأول/ تمكين حياة عامرة وصحية الأهداف الفرعية التابعة له في المستوى الثاني/ 1- 2 الارتقاء بالخدمات الصحية 6- 2 خلق بيئة ملائمة لتمكين السعوديين الأهداف التفصيلية التابعة لها في المستوى الثالث/ 2- 1- 2 تحسين القيمة المحصلة من الخدمات الصحية (جودة النتائج والخبرة، والتكلفة) 3- 1- 2 تعزيز الوقاية ضد المخاطر الصحية (نظام الصحة العامة بإدارة الأزمات الصحية) 5- 6- 2 تحسين فعالية وكفاءة منظومة الخدمات الاجتماعية	- تتسق وتنسجم مع مواد النظام الجديد للجامعات على النحو التالي: المادة السابعة: مع مراعاة الاختصاصات الأخرى المسندة إليه بموجب النظام، يتولى مجلس شؤون الجامعات الاختصاصات الآتية: منها حوكمة وتقويم أداء الجامعات أكاديميًّا وإداريًّا وماليًّا. اعتماد التقرير السنوي المتعلق بنشاطات الجامعة وإنجازاتها، ورفعه إلى مجلس الوزراء. المادة الحادية والثلاثون: مع مراعاة اختصاصات مجلس الأمناء ومجلس الجامعة، يكون رئيس الجامعة مسؤولاً أمام رئيس مجلس شؤون الجامعات طبقاً للنظام، ويتولى رئيس الجامعة إدارة الجامعة وتصريف جميع شؤونها، وله على وجه الخصوص ما يلي: منها تقديم تقرير سنوي عن أداء الجامعة إلى مجلس الأمناء بعد مناقشته في مجلس الجامعة، مبين فيه مؤشرات الأداء، ونتائج البحث العلمي في الجامعة ومناشط الجامعة في خدمة المجتمع والمناشط الأخرى، مع بيان الفرص والعوائق أن وجدت ومقترحات تذليلها، وأي مقترح آخر لتطوير الجامعة، وآلية تحقيق ذلك. المادة الأربعون: تلتزم الجامعة بالحصول على الاعتماد المؤسسي من هيئة تقويم التعليم والتدريب. المادة الحادية والأربعون: تعمل الجامعة على تحقيق الاعتماد البرامجي من هيئة تقويم التعليم والتدريب، أو من إحدى الهيئات الدولية التي تعتمدها الهيئة.

م	الأهداف العامة والأهداف الفرعية والتفصيلية لرؤية المملكة 2030	الاتساق والانسجام بين الأهداف العامة والأهداف الفرعية والتفصيلية لرؤية المملكة 2030 مع مواد النظام الجديد للجامعات
3	الهدف العام الثالث في المستوى الأول/ تنمية وتنويع الاقتصاد الأهداف الفرعية التابعة له في المستوى الثاني/ 3 -1 تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد 3 -4 تعظيم أصول ودور صندوق الاستثمارات العامة كمحرك للنمو 3 -6 تمكين خلق فرص العمل من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر 3 -7 تعميق اندماج الاقتصاد السعودي في المنظومة الإقليمية والعالمية الأهداف التفصيلية التابعة لها في المستوى الثالث/ 3 -1 -3 خصخصة خدمات حكومية محددة 3 -1 -6 جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 3 -3 -3 توطين الصناعات الواعدة 3 -3 -4 توطين الصناعة العسكرية 3 -3 -5 تطوير قطاع التجزئة 3 -3 -6 تطوير قطاع السياحة 3 -4 -1 تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة 3 -4 -4 بناء شراكات اقتصادية استراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة 3 -6 -1 الدفع بمسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي 3 -6 -2 تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية 3 -6 -3 تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين	- تتسق وتنسجم مع مواد النظام الجديد للجامعات على النحو التالي: المادة الثانية: الأهداف: يهدف النظام إلى تنظيم شؤون التعليم العالي ويعمل على تعزيز مكانته العلمية والبحثية والمجتمعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. المادة الثالثة: الجامعة مؤسسة أكاديمية عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ماليًا وإداريًا، تسهم في تنفيذ السياسة التعليمية للدولة وفق أحكام النظام، ولا تهدف إلى الربح. المادة السابعة: مع مراعاة الاختصاصات الأخرى المسندة إليه بموجب النظام، يتولى مجلس شؤون الجامعات الاختصاصات الآتية: ومنها إقرار اللوائح المنظمة للاستثمار والإيرادات الذاتية للجامعة. المادة الثانية والأربعون: يجوز أن يشكل في الجامعة مجلس استشاري دولي بقرار من مجلس الأمناء، ويحدد مجلس الأمناء اختصاصاته وقواعد عمله. المادة الثامنة والأربعون: يجوز للجامعة أن تنشئ لها- بإشراف مجلس النظارة- أوقافاً يكون لها الشخصية المعنوية المستقلة، وتكون إدارتها وفق القواعد المنظمة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات بما لا يتعارض مع شروط الواقفين، ويجوز للجامعة ولأوقافها تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو الدخول فيها شريكاً أو مساهما وذلك وفقاً للإجراءات النظامية. المادة التاسعة والأربعون: تتكون إيرادات الجامعة من الآتي: منها ريع أملاكها، واستثماراتها، وأوقافها. الموارد المالية الأخرى التي يقرها مجلس الأمناء المادة الخمسون: للجامعة أن تتقاضى مقابلاً مالياً لتنمية إيراداتها الذاتية، ومنها ما يأتي: مبالغ مالية نتيجة استثمار الإيرادات المالية النقدية والعينية وتنميتها وفقًا للوائح المنظمة للاستثمار والإيرادات الذاتية وإدارة الأوقاف في الجامعة. المادة الحادية والخمسون: يجوز بقرار من مجلس الوزراء؛ بناءً على اقتراح مجلس الأمناء وتأييد مجلس شؤون الجامعات؛ الموافقة على إنشاء فروع للجامعات خارج المملكة.
4	الهدف العام الرابع في المستوى الأول/ زيادة معدلات التوظيف الأهداف الفرعية التابعة له في المستوى الثاني/ 4 -1 تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل 4 -2 إتاحة فرص العمل للجميع 4 -3 تمكين خلق فرص العمل من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاريع متناهية الصغر 4 -4 جذب المواهب الوافدة المناسبة للاقتصاد الأهداف التفصيلية التابعة لها في المستوى	- تتسق وتنسجم مع مواد النظام الجديد للجامعات على النحو التالي: المادة الثانية: الأهداف: يهدف النظام إلى تنظيم شؤون التعليم العالي ويعمل على تعزيز مكانته العلمية والبحثية والمجتمعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. المادة الحادية والثلاثون: مع مراعاة اختصاصات مجلس الأمناء ومجلس الجامعة، يكون رئيس الجامعة مسؤولاً أمام رئيس مجلس شؤون الجامعات طبقاً للنظام، ويتولى رئيس الجامعة إدارة الجامعة وتصريف جميع شؤونها، وله على وجه الخصوص ما يلي: منها تقديم تقرير سنوي عن أداء الجامعة إلى مجلس الأمناء بعد مناقشته في مجلس الجامعة، مبين فيه مؤشرات الأداء، ونتائج البحث العلمي في

م	الأهداف العامة والأهداف الفرعية والتفصيلية لرؤية المملكة 2030	الاتساق والانسجام بين الأهداف العامة والأهداف الفرعية والتفصيلية لرؤية المملكة 2030 مع مواد النظام الجديد للجامعات
	الثالث/ 1- 1- 4 بناء رحلة تعليمية متكاملة (مثل: مسارات) واضحة وشاملة، والتوافق متعدد المستويات 1- 1- 4 تحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم (خاصة في المناطق القروية) 4- 1- 4 تحسين ترتيب المؤسسات التعليمية (مثل الجامعات) 5- 1- 4 توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية 6- 1- 4 ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل 1- 2- 4 تحسين جاهزية الشباب لدخول سوق العمل 1- 3- 4 تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال 3- 4- 4 استقطاب المواهب العالمية المناسبة بفاعلية	الجامعة ومناشط الجامعة في خدمة المجتمع والمناشط الأخرى، مع بيان الفرص والعوائق أن وجدت ومقترحات تذليلها، وأي مقترح آخر لتطوير الجامعة، وآلية تحقيق ذلك. المادة الأربعون: تلتزم الجامعة بالحصول على الاعتماد المؤسسي من هيئة تقويم التعليم والتدريب. المادة الحادية والأربعون: تعمل الجامعة على تحقيق الاعتماد البرامجي من هيئة تقويم التعليم والتدريب، أو من إحدى الهيئات الدولية التي تعتمدها الهيئة. المادة الثانية والأربعون: يجوز أن يشكل في الجامعة مجلس استشاري دولي بقرار من مجلس الأمناء، ويحدد مجلس الأمناء اختصاصاته وقواعد عمله. المادة الثالثة والأربعون: يشكل في الجامعة بقرار من مجلسها مجلس استشاري للطلاب برئاسة أحد نواب رئيس الجامعة، ويحدد مجلس الجامعة اختصاصاته وقواعد عمله. المادة الرابعة والأربعون: يشكل في الجامعة بقرار من مجلسها مجلس استشاري لأعضاء هيئة التدريس برئاسة رئيس الجامعة أو من ينيبه، ويحدد مجلس الجامعة اختصاصاته وقواعد عمله. المادة الحادية والخمسون: يجوز بقرار من مجلس الوزراء؛ بناءً على اقتراح مجلس الأمناء وتأييد مجلس شؤون الجامعات؛ الموافقة على إنشاء فروع للجامعات خارج المملكة.
5	الهدف العام الخامس في المستوى الأول/ تعزيز فاعلية الحكومة الأهداف الفرعية التابعة له في المستوى الثاني/ 1- 5 تحقيق توازن الميزانية العامة 2- 5 تحسين أداء الجهاز الحكومي 3- 5 التفاعل بشكل فعال مع المواطنين الأهداف التفصيلية التابعة لها في المستوى الثالث/ 1- 1- 5 تعزيز فاعلية التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق الحكومي 2- 1- 5 تنويع الإيرادات الحكومية- تعظيم الإيرادات من الأصول المملوكة للدولة (مثل الشركات) 3- 1- 5 تنويع الإيرادات الحكومية- تعظيم الإيرادات المتحصلة من رسوم الخدمات 4- 1- 5 تنويع الإيرادات الحكومية- زيادة إيرادات الرسوم دون فرض ضرائب على الدخل أو الثروة على المواطنين 1- 2- 5 تصميم هيكل حكومي أكثر مرونة وفعالية	- تتسق وتنسجم مع مواد النظام الجديد للجامعات على النحو التالي: المادة الثانية: الأهداف: يهدف النظام إلى تنظيم شؤون التعليم العالي ويعمل على تعزيز مكانته العلمية والبحثية والمجتمعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. المادة الثالثة: الجامعة مؤسسة أكاديمية عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ماليًا وإداريًا، تسهم في تنفيذ السياسة التعليمية للدولة وفق أحكام النظام، ولا تهدف إلى الربح. المادة الثالثة عشرة: يتولى مجلس أمناء الجامعة- وفقاً لأحكام النظام وما يصدره مجلس شؤون الجامعات من لوائح وقواعد- المهمات الآتية: منها إقرار الهيكل والدليل التنظيمي للجامعة. حوكمة الجامعة، والتأكد من تحقق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها. المادة الأربعون: تلتزم الجامعة بالحصول على الاعتماد المؤسسي من هيئة تقويم التعليم والتدريب. المادة الحادية والأربعون: تعمل الجامعة على تحقيق الاعتماد البرامجي من هيئة تقويم التعليم والتدريب، أو من إحدى الهيئات الدولية التي تعتمدها الهيئة. المادة الخامسة والأربعون: يكون لكل جامعة ميزانية سنوية مستقلة، ويصدر بإقرارها قرار من مجلس الأمناء وفق القواعد العامة التي يقرها

م	الأهداف العامة والأهداف الفرعية والتفصيلية لرؤية المملكة 2030	الاتساق والانسجام بين الأهداف العامة والأهداف الفرعية والتفصيلية لرؤية المملكة 2030 مع مواد النظام الجديد للجامعات
	2- 2- 5 تحسين أداء الجهات الحكومي 3- 2- 5 تحسين إنتاجية موظفي الحكومة 4- 2- 5 تطوير الحكومة الإلكترونية 5- 2- 5 الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين 1- 3- 5 تعزيز الشفافية في جميع القطاعات الحكومية 2- 3- 5 دعم قنوات التواصل مع المواطنين ومجتمع الأعمال 3- 3- 5 ضمان تجاوب الجهات الحكومية لملاحظات عملائها	مجلس شؤون الجامعات، بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة. المادة السادسة والأربعون: يتولى الديوان العام للمحاسبة- وفق قواعد مراقبة الشركات والمؤسسات العامة- إجراء المراجعة للحساب الختامي للجامعة. المادة السابعة والأربعون: مع عدم الإخلال بمراقبة الجهة المختصة، يعين مجلس الأمناء- بناءً على ترشيح من رئيس الجامعة- مراجعًا خارجيًا أو أكثر لحسابات الجامعة ممن تتوافر فيهم الشروط النظامية، وتكون لهم حقوق المراجع الخارجي في الشركات المساهمة، وعليهم واجباته. المادة الثامنة والأربعون: يجوز للجامعة أن تنشئ لها- بإشراف مجلس النظارة- أوقافاً يكون لها الشخصية المعنوية المستقلة، وتكون إدارتها وفق القواعد المنظمة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات بما لا يتعارض مع شروط الواقفين، ويجوز للجامعة ولأوقافها تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو الدخول فيها شريكاً أو مساهما وذلك وفقاً للإجراءات النظامية. المادة التاسعة والأربعون: تتكون إيرادات الجامعة من الآتي: منها ريع أملاكها، واستثماراتها، وأوقافها. الموارد المالية الأخرى التي يقرها مجلس الأمناء المادة الخمسون: للجامعة أن تتقاضى مقابلاً مالياً لتنمية إيراداتها الذاتية، ومنها ما يأتي: مبالغ مالية نتيجة استثمار الإيرادات المالية النقدية والعينية وتنميتها وفقًا للوائح المنظمة للاستثمار والإيرادات الذاتية وإدارة الأوقاف في الجامعة. المادة الحادية والخمسون: يجوز بقرار من مجلس الوزراء؛ بناءً على اقتراح مجلس الأمناء وتأييد مجلس شؤون الجامعات؛ الموافقة على إنشاء فروع للجامعات خارج المملكة.
6	الهدف العام السادس في المستوى الأول/ تمكين المسؤولية الاجتماعية الأهداف الفرعية التابعة له في المستوى الثاني/ 1- 6 رفع مستوى تحمل المواطن للمسؤولية 2- 6 تمكين الشركات من المساهمة الاجتماعية 3- 6 تمكين تحقيق أثر أكبر للقطاع غير الربحي الأهداف التفصيلية التابعة لها في المستوى الثالث/ 1- 1- 6 تعزيز وتمكين التخطيط المالي (التقاعد) والادخار، وما إلى ذلك 2- 2- 6 تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطن 1- 3- 6 دعم نمو القطاع غير الربحي	- تتسق وتنسجم مع مواد النظام الجديد للجامعات على النحو التالي: المادة الخامسة والأربعون: يكون لكل جامعة ميزانية سنوية مستقلة، ويصدر بإقرارها قرار من مجلس الأمناء وفق القواعد العامة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات، بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة. المادة الثامنة والأربعون: يجوز للجامعة أن تنشئ لها- بإشراف مجلس النظارة- أوقافاً يكون لها الشخصية المعنوية المستقلة، وتكون إدارتها وفق القواعد المنظمة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات بما لا يتعارض مع شروط الواقفين، ويجوز للجامعة ولأوقافها تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو الدخول فيها شريكاً أو مساهما وذلك وفقاً للإجراءات النظامية.https:// www.moe.gov.sa

ومن خلال استقراء ما ورد في النظام الجديد للجامعات ووظائف التعليم العالي الثلاث الرئيسة (التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع)، ومن خلال ما ورد برؤية المملكة 2030، بما يختص بالتعليم العالي يمكن للجامعات أن تركز على الجوانب الرئيسة كاستقلالية الجامعات، دعم البحث العلمي، تطوير أداء عضو هيئة التدريس" تجويد التعليم العالي. "

قام الباحث بحصر الأهداف التفصيلية برؤية المملكة 2030، التي لم يشملها النظام الجديد للجامعات ولم يركز عليها في مواده، وبلغت هذه النسبة 30% من هذه الأهداف التفصيلية والتي تم توضيحها سابقاً بصورة عدديةً أعلاه في الجدول رقم (7) ويتم توضيحها حالياً في الجدول رقم (10) بصورة نصيةً.

جدول رقم (10)الأهداف التفصيلية للرؤية التي لم يشملها النظام الجديد للجامعات نصاً وفق الأهداف العامة

المحاور الرئيسية للرؤية 2030	عدد الأهداف التفصيلية للرؤية التي لم يشملها نظام الجامعات	نص الأهداف التفصيلية لرؤية المملكة 2030 التي لم يشملها النظام الجديد للجامعات	النسبة الأهداف التفصيلية للرؤية التي لم يشملها النظام
مجتمع حيوي	2	1- 3- 1 غرس المبادئ والقيم الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني 1- 3- 2 المحافظة على تراث المملكة الاسلامي العربي الوطني	%28
	6	1- 2- 2 تعزيز ممارسة الأنشطة الرياضية في المجتمع 3- 3- 2 تعزيز حصانة المجتمع تجاه المخدرات 4- 3- 2 تعزيز السلامة المرورية 3- 4- 2 حماية وتهيئة المناطق الطبيعية 1- 6- 2 تعزيز مشاركة الأسرة في التحضير لمستقبل أبنائهم 4- 6- 2 تمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية	%66
	8	جملة ونسبة أهداف المحور (مجتمع حيوي)	%47
اقتصاد مزدهر	3	7- 1- 4 التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل 2- 2- 4 زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل 3- 2- 4 تمكين اندماج ذوي الاعاقة في سوق العمل	%27
	3	جملة ونسبة أهداف المحور (اقتصاد مزدهر)	%13
وطن طموح	2	1- 4- 5 ضمان تحقيق الأمن التنموي والغذائي 2- 4- 5 ضمان استفادة مستدامة من الموارد المائية	%14
	2	2- 1- 6 تشجيع العمل التطوعي 2- 3- 6 تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق	%40
	4	جملة ونسبة أهداف المحور (وطن طموح)	%34
	15	جملة ونسبة أهداف المحاور الثلاثة =	%30

يلاحظ في الجدول رقم (10) أن نسبة 30% من الأهداف التفصيلية برؤية المملكة 2030، لم يشملها النظام الجديد للجامعات ولم يركز عليها في مواده، هذه النسبة تتضمن أهداف تفصيلية يتطلب الإشارة إليها أسوة ببقية الأهداف التي تم الإشارة إليها ضمن مواد النظام الجديد للجامعات أو ضمن المعايير والمؤشرات التي صدرت في التعميم الوزاري رقم 83909 وتاريخ 7/ 8/ 1441هـ، بشأن قياس جاهزية الجامعات لتطبيق هذا النظام الجديد للجامعات.

وقد أورد بعض الأكاديميين والمهتمين مثل اليماني (2018)، عبد الوافي (2017) عدداً من المقترحات والملاحظات حول النظام الجديد للجامعات منها:

1- أن طموحات رؤية المملكة 2030 فيما يتعلق بتطوير التعليم الجامعي كبيرة، تتجاوز المواد التي وردت في النظام الجديد للجامعات فعلى سبيل المثال ما يلي:

1. إن مجالس النظام الجديد للجامعات (مجلس الجامعة – مجلس الأمناء – مجلس شؤون الجامعات) يضعف مفهوم استقلالية الجامعات، ويلاحظ أن صلاحية مجلس الجامعة انتقلت إلى مجلس الأمناء والذي هو بدوره لا يملك صلاحية البت النهائي في قرارات الجامعة، بل يرفعها إلى مجلس شؤون الجامعات، وأصبح دور الجامعة القيادي ضعيف، ولا تملك الصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام والوظائف المنوطة بها، بل أصبح الأمر أكثر مركزية، ويملك قرار الجامعات وزير التعليم الذي يرأس مجلس شؤون الجامعات..https:// www.alweeam.com " الوئام 15 نوفمبر 2017 "

ارتباط الجامعات مالياً بما تخصصه الدولة في معونة لكل جامعة، يجعل عدم اكتمال أركان هذه الاستقلالية المالية. بقاء أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية في الجامعات على وضعهم وعدم تحويلهم بعقود سنوية، مما يعني بقاء هذه الاستقلالية غير مكتملة الأركان. بالإضافة إلى أن استقلالية الجامعات تم تقييدها بالترشيحات والتعيينات للعمداء ورؤساء الأقسام فقط (https:// www.mcs.gov.sa) " العربية 2019/10/1 "

2. إذا كان النظام الجديد هدفه تنويع مصادر التمويل للجامعات، فواقع الجامعات الحالي والمستقبلي في ظل عدة متغيرات من أهمها العولمة والتنافسية العالمية والتعليم والتعلم العابر للقارات والحدود لا يمكّنها من توفير التمويل اللازم للقيام بواجباتها ووظائفها العلمية والبحثية والأكاديمية.
3. لم يراع النظام الجديد التباين والاختلاف في واقع الجامعات الحالي ما بين جامعات عريقة، وجامعات ناشئة وحديثة من حيث الإمكانات المادية والبشرية، والقدرة التمويلية وغيرها من المتغيرات.
4. يتطلب تحول الجامعات السعودية إلى جامعات عالمية تنافس غيرها من الجامعات الدولية إلى خطة استراتيجية تنطلق من الجامعات العريقة وتركز عليها.
5. إن النظام الجديد للجامعات لم يشتمل على جميع اللوائح التنظيمية للجامعة وشؤونها والتي كانت موجودة في نظام مجلس التعليم الجامعي السابق، فكيف يمكن تقييم نظام لم يحتوي على اللوائح التنظيمية ومدى تناسقها وارتباطها بسياسات ومواد النظام العامة، بالإضافة إلى أنه من المفترض احتوى النظام الجديد على اللوائح التنظيمية.
6. يجب التأكد من الكفاءة القانونية لمواد النظام الجديد ومدى اتساقها وترابطها وتكاملها مع السياسات العامة للدولة والأجهزة الحكومية والخاصة بها.
7. إن إضافة مجلس جديد هو (مجلس الأمناء) – الذي يختلف في أدواره وقرارته عن الدور الذي يقوم به مجلس الأمناء في الجامعات الدولية والعالمية – هو مجرد عبء إداري وتنظيمي يثقل كاهل الإجراءات التنظيمية والإشراقية على الجامعات الحكومية.
8. إن تركيز النظام الجديد للجامعات على الفلسفة المادية للجامعات فقط دون غيرها من الفلسفات، يجعل منسوبي الجامعات يتعاملون مع الواقع بشكل مادي بحت بعيداً عن وظائف الجامعة الأساسية العلمية والبحثية وخدمة المجتمع. https:// www.alweeam.com.sa ." الوئام 15 نوفمبر 2017 "
9. لابد من وضع ضوابط لضمان جودة التعليم المقدم في ظل السباق المحموم والمتوقع لافتتاح برامج دراسات عليا، أو دبلوم، أو التوسع في قبول غير السعوديين https:// www.mcs.gov.sa " العربية 2019/10/1 "

10. لابد من مراعاة الخلفية البيروقراطية التي أدارت العمل الإداري بالجامعات خلال الفترة الماضية.
11. لابد من مراعاة ضعف النشر العلمي في الجامعات على المستوى الوطني.
12. لابد من مراعاة تعثر الجامعات في بناء استراتيجية بحثية تكاملية.
13. لابد من مراعاة احتمال الارتداد إلى المناطقية في استقطاب واختيار القيادات.
14. لابد من مراعاة تفاوت الجامعات في أصولها ومواردها ما يؤثر على فرصها في الاستثمار
15. لابد من مراعاة ضعف المستوى التعليمي لفروع الجامعات مقارنة ببرامجها في مقارها الرئيسة وعدم اهتمام فروع الجامعات بالعمل البحثي أساسا وضعف المشاركة فيه.
16. لابد من مراعاة دعم دور المرآة وحضورها في العمل الأكاديمي والإداري بالجامعات.
17. لابد من مراعاة توزيع الصلاحيات والسلطات التشريعية والرقابية والتنفيذية بين المجالس المختلفة وضمان عدم التداخل والازدواجية.
18. لابد من مراعاة وضع ضمانات لحماية الجامعات من الاختراقات الفكرية والاختطافات الأيديولوجية، وتحديد سياسات للتدخل السريع نظاما لمنع ذلك http:// www.awforum.org/ index.php/ ar.

مناقشة النتائج:

يري الباحث أن موضوع الدراسة وهو تحليل النظام الجديد للجامعات ومدى انسجامه مع رؤية المملكة 2030 واستخدام أداة تحليل الوثائق للنظام الجديد للجامعات ورؤية المملكة 2030 قد وضح

نسبة الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030 التي لها علاقة بالنظام الجديد للجامعات، وفق الأهداف التفصيلية للرؤية 65% عن بقية القطاعات، مما يدل على أهمية الدور الكبير الذي تقوم به الجامعات في تحقيق رؤية المملكة 2030بالاضافة لما يلي:

1- أن (70%) من نسبة (65%) أعلاه حققت اتساقاً وانسجاماً بين ما ورد في النظام الجديد للجامعات، وأهداف رؤية المملكة 2030، مما يؤكد أن بناء النظام الجديد للجامعات جاء مراعياً لأهداف الرؤية 2030، وحقق انعكساً حقيقياً لمضامين رؤية المملكة 2030.
2- أن العدد الأكبر من الأهداف التفصيلية بالرؤية 2030 تمركزت على محور اقتصاد مزدهر بعدد قدره (22) هدفا تفصيليا، مما يؤكد على اهتمام وتوجه الدولة إلى الاستثمار الاقتصادي في رؤية المملكة 2030، وقد اتسق وانسجم معه النظام الجديد للجامعات بعدد قدره (19) هدفا تفصيليا بنسبة بلغت قدرها (86%) فيما بينهما.
3- كما يأتي بعد محور اقتصاد مزدهر في الترتيب محور وطن طموح بعدد قدره (19) هدفا تفصيليا، مما يعطي تركيزا كبيرا أيضاً على هذه الأهداف في هذا المحور، وجاء النظام الجديد للجامعات متسقاً ومنسجماً حيث اتسقت مواد النظام مع عدد (15) هدفا تفصيليا بنسبة قدرها (72%) فيما بينهما.
4- وحصلت نسبة (30%) من الأهداف التفصيلية برؤية المملكة 2030، التي لم يشملها النظام الجديد للجامعات ولم يركز عليها في مواده وتقسيمها وفق المحاور الرئيسة للرؤية كما يلي:

أ/ مجتمع حيوي 47%، ب/ اقتصاد مزدهر 13%، ج/ وطن طموح 34%

توصيات الدراسة ومقترحاتها:

- قيام وزارة التعليم (مجلس شؤون الجامعات) باستكمال النسبة المتبقية والتي بلغ قدرها 30% لتحقيق الاتساق والانسجام المتكامل بين النظام الجديد للجامعات ورؤية المملكة 2030. من خلال التركيز على أ/ مجتمع حيوي 47%، ب/ وطن طموح 34% ج/ اقتصاد مزدهر 13%.
- ضرورة العمل الجاد من قبل الجامعات لتحقيق رؤية المملكة 2030 كون النظام الجديد للجامعات حقق نسبة 70% من الاتساق والانسجام مع رؤية المملكة 2030.
- الحرص على تحقيق التوازن فيما يتعلق بالمحاور الرئيسة لرؤية المملكة 2030 والتي شملها مواد النظام الجديد للجامعات والاتساق والانسجام معها وفق جميع الأهداف المحددة.
- الاستفادة من الملحوظات والمقترحات التي شارك بها الميدان الجامعي لتطوير النظام الجديد للجامعات.

قائمة المراجع:

- إبراهيم، سعد الدين (1991م) " تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين " الكارثة والأمل " مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي التقرير النهائي، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن.
- أبو عراد، صالح علي (1425هـ) " النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية، وتحديات العولمة"، ندوة العولمة وأولويات التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، خلال الفترة من 1- 2/ 3/ 1425هـ (2005م)، 303 – 338.
- البراهيم، هيا عبد العزيز، صائغ، عبد الرحمن بن أحمد (1428) "تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية"، المملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه. 2007م.
- الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة (1440/2019-1441هـ). التقرير السنوي لهيئة المواصفات والمقاييس والجودة الاستراتيجية الوطنية للجودة" التميز في تطوير المواصفات والمطابقة وعلم القياس، وتعزيز سلامة المنتجات في المملكة ".sa.gov.saso.w
- التويجري، أحمد بن محمد، المحيميد، سلطان بن عبد الله (1438هـ): تصور مقترح لبرامج إعداد المعلم فى ضوء رؤية السعودية 2030. مؤتمر " دور الجامعات السعودية فى تفعيل رؤية 2030م. جامعة القصيم..
- (الغامدي، نوف (الأحد 20 ربيع الأول 1441هـ - 17 نوفمبر 2019م) .مقال في جريدة الرياض، http://www.alriyadh.com/1788258.
- ثابت، إبراهيم حسن (2008) " نحو استراتيجية لتطوير التعليم العالي في فلسطين" بحث مقدم للمؤتمر القومي السنوي الخامس عشر (العربي السابع) لمركز تطوير التعليم الجامعي " نحو خطة استراتيجية للتعليم الجامعي العربي" جامعة عين شمس – خلال الفترة (23 – 24 نوفمبر 2008).
- جامعة القصيم، (1438هـ) مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، خلال الفترة 13- 14/ ربيع الثاني 1438هـ الموافق 11- 12/ يناير 2017م، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض.
- السلطان، فهد بن سلطان (2005). المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لشراكة مجتمعية فاعلة. دراسة اعدت بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج مقدمة للقاء التربوي الثاني. بيروت. سبتمبر 2005م. مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي.
- الصاوي، محمد وجيه " رؤية لتطوير الجامعة ووضع معايير لتقوم الأداء " المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر – الجامعات العربية في القرن 21، جامعة عين شمس – مركز تطوير التعليم الجامعي، 174 – 2006/188.

- صائغ، عبد الرحمن بن أحمد (2005): " النموذج العشري لتطوير مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية"، ورقة عمل مقدمة بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج لتقديم للملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم الذي تنظمه مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 20- 23/ محرم/ 1426هـ (1- 4/ مارس/ 2005م.
- عبد الوافي (2017). رؤية 2030 في التعليم: التعليم ورؤية السعودية 2030 – وزارة التعليم السعودية.
- عبيدات، ذوقان، عدس، عبد الرحمن، عبد الحق، كابد (2005)، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العساف، صالح حمد (1998) " المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية – سلسلة البحث في العلوم السلوكية " الكتاب الأول، ط1، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض.
- عطيف، حمدي أبو الفتوح (1998) " منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية النفسية "، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر.
- العنقري، عبد العزيز بن سلطان عبد الرحمن (2008): " تطوير التعليم العالي السعودي على ضوء بعض المستحدثات التكنولوجية" بحث مقدم للمؤتمر القومي السنوي الخامس عشر (العربي السابع) لمركز تطوير التعليم الجامعي بعنوان " نحو خطة استراتيجية للتعليم الجامعي العربي"، جامعة عين شمس خلال الفترة من (23 – 24 نوفمبر 2008م).
- عيسوي، عبد الرحمن (1984) تطوير التعليم الجامعي العربي (دراسة حقليه)، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر.
- القحطاني، ابتسام بنت سعيد حسن. (2010). واقع استخدام الفصول الافتراضية في برنامج التعليم عن بعد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز بمدينة جدة، مذكرة ماجستير في المناهج والوسائل التعليمية. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.
- مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (2016)، رؤية المملكة العربية السعودية 2030.الرياض: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- مدكور، على أحمد (2005) " تطوير التعليم العالي في الوطن العرى: الطريق إلى المستقبل" .مركز البحوث التربوية. جامعه الملك خالد(ص 107-152)
- وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية (1420). وثيقة مستقبل العمل التربوي. وزارة التربية والتعليم، تطور التعليم، التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية (1424/1420هـ) (2004/2000م)، الرياض، يونيو – 2004م.
- وزارة التعليم العالي " 9ربيع الثاني 1436هـ الموافق 29 يناير 2015"(https://an7a.com).
- اليامي، هادية على (2018). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم فى المملكة العربية السعودية فى ضوء رؤية المملكة 2030. مجلة العلوم التربوية والنفسية العدد 26 مجلد 2. متاح عبر النت www.ajsrp.com